**AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE**
***Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences***
E-ISSN: 2637-0581

**مجلة الحكمة العالمية للدراسات الإسلامية والعلوم الإتسانية العدد 6، الرقم 3، أغسطس 2023**
E-ISSN: 2637-0581

# مكافحة الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي – من واقع قضايا الاتجار بالبشر في شرطة دبي

# Combating human trafficking through social networks - from the reality of human trafficking cases in Dubai Police

Hamid Ali Al-Bannai **حميد علي البناي**
**Head of the Human Trafficking Studies Department at Dubai Police**
dxbarmani@hotmail.com

Ammar Ali Abdo Qasem **عمار علي عبده قاسم**
**Main Legal researcher at Dubai Police**
ammar_3li@hotmail.com

*Article Progress*

Received: 9 July 2023
Revised: 22 July 2023
Accepted: 9 Aug 2023

* Corresponding Authors:
**Hamid Ali Al-Bannai**

e-mail:
*dxbarmani@hotmail.com*

**ملخص البحث**

بالحديث عن جريمة الاتجار بالبشر، فإننا نقف أمام نمط جديد من العبودية فاق ما عداه من أنماط الرق القديمة من حيث الحجم والانتشار، فكلما توغلنا أكثر في سبر أغوار هذه الظاهرة، والبحث عن مكنوناتها على المستوى القانوني أو الدولي أو التاريخي، كلما كان الموقف الإنساني أكثر فظاعة وغياب للضمير. ولما أصبح من الشائع ارتياد وسائط التواصل الاجتماعي في ارتكاب العديد من الممارسات المجرمة قانوناً، ومنها جريمة الاتجار بالبشر، من خلال عدة طرق، باستخدام المواقع الإلكترونية لغرض عرض الأنشطة الإجرامية التي يتم فيها استغلال البشر، كالمواقع الخاصة بالأنشطة الجنسية التي يتم فيها عرض النشاط الإجرامي. وعليه كان لابد من الاستعانة بالمنهج الوصفي لمعرفة كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت في ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر، وأبعاد هذه الجريمة وكيفية التصدي لها، والمنهج الكيفي لدراسة حالات التعامل مع بلاغات الاتجار بالبشر وأليات مكافحة هذه الجريمة إلكترونيًا، وتوصلت النتائج إلى أن الجريمة المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي يجعلها تتميز بخصوصيات تنفرد بها في هذا العالم الرقمي، ولابد من توافر الأركان

التي تقوم عليها هذه الجريمة كالركن المادي والركن المعنوي لإيقاع الجزاء المناسب، وجاءت أهم التوصيات باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير مكافحة جريمة الاتجار بالبشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.وكذا تبني تبني إستراتيجية وتدابير أمنية قائمة على المنع.
**الكلمات المفتاحية**: الاتجار بالبشر – مواقع التواصل الاجتماعي – آليات المكافحة.

**ABSTRACT**

Speaking about the crime of human trafficking, we stand before a new type of slavery that surpasses other old types of slavery in terms of size and spread. The more we delve into exploring the depths of this phenomenon and searching for its components at the legal, international, or historical level, the more humanitarian the situation becomes. Atrocity and lack of conscience. Since it has become common to use social media to commit many legally criminal practices, including the crime of human trafficking, through several methods, using websites for the purpose of displaying criminal activities in which people are exploited, such as websites specializing in sexual activities in which criminal activity is displayed. Therefore, it was necessary to use the descriptive approach to find out how social media and the Internet are used to commit the crime of human trafficking, the dimensions of this crime and how to confront it, and the qualitative approach to study cases of dealing with reports of human trafficking and mechanisms to combat this crime electronically. The results concluded that the crime committed via... Social networking sites make them distinguished by their unique characteristics in this digital world, and the pillars upon which this crime is based must be present, such as the material pillar and the moral pillar, in order to impose the appropriate penalty. The most important recommendations came from using artificial intelligence applications in developing the fight against the crime of human trafficking through social networking sites. Adopting a prevention-based security strategy and measures.
**Keywords**: human trafficking - social networking sites - control mechanisms.

## المقدمة

الجريمة ليست نتاج اللحظة ، لكنها موجودة مع وجود البشر على سطح الكوكب ، منذ قتل قابيل أخاه هابيل وتدرجت بعد ذلك مع تطور المجتمع، حيث ظهرت الجرائم والأساليب المستحدثة، واضطر المسؤولون عن مكافحة الجريمة إلى تحديث الأنظمة والقوانين والإجراءات وتطويرها لمواجهة جرائم جديدة.

وفي الآونة الأخيرة ، ظهرت ما يسمى بالشبكات الاجتماعية على الإنترنت.وهي منتج طبيعي نشأ بسبب حاجة الإنسان للحوار مع البيئة البشرية. تم إنشاؤه لسد الفجوات في المجتمع ، وتطوير مكان للحوار التفاعلي وفتحه بمجموعة واسعة من الطرق ، وتم إنشاء العديد من شبكات الاتصال ، من المحادثة إلى الكتابة والإشارة والرسم والتصوير الفوتوغرافي ، لتشكيل العلاقات وتبادل الآراء والمعارف الجديدة.

وعلى الرغم من المزايا التي حققتها هذه البرامج في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية ، إلا أنها تنتج سلوكا إجراميا خطيرا مقارنة بالجرائم التقليدية من خلال جمعها بين الأنماط الإجرامية المتجانسة مما أدى إلى خلق بالضرورة فئة جديدة من المجرمين تختلف عن الفئة التقليدية منهم. وعلى هذا الأساس، وُلدت جرائم لم تكن موجودة في السابق، خصوصاً تلك التي لم تنص عليها القوانين للعقاب ضمن الأساليب، والصور، والأشكال التي تعرف بها الجرائم التقليدية.

وفقاً للأجهزة الشرطية، أضحت بلاغات الابتزاز وإساءة استخدام التكنولوجيا وباء يهدد العالم سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأخلاقياً (صحيفة الاتحاد الاماراتية.2013). فتم رصد عمليات الاحتيال القانوني، والابتزاز العاطفي لفتيات مراهقات، واستغلال الأطفال وابتزازهم واستدراجهم عبر الانترنت، وتسريب المواد الإباحية، ودعارة الأطفال، وأخيراً وليس آخراً الاتِّجار بالبشر؛ ففي العام 2017 أفادت وكالة رويتر أن امرأة تُعرف باسم "جين دو" أقامت دعوى ضد فيسبوك بتسهيل الاتجار في الجنس على منصتها؛ إذ أفادت أنها حين كانت في السادسة عشرة من عمرها كان لديها صديق؛ أي مستخدم آخر على فيسبوك، وكان معها أصدقاء مشتركون، فأرسل

إليها هذا الصديق –مستخدم فيسبوك– الذي يبدو أنه يعرف العديد من صديقاتها في الحياة الواقعية العديدَ من الرسائل، وبعد التعرُّف عليها في شبكة فيسبوك اصطحبها من منزلها، ثم قام بضربها، واغتصابها، وإجبارها على الاتجار في الجنس. كما نشر صوراً لها على موقع Backpage.com لقد ادَّعت جين أن المسؤولين التنفيذيين في شبكة فيسبوك يعلمون أن القُصَّر يتم إغراؤهم في الجنس للتجارة على منصة الشبكة(موقع شبكة رويترز الاخبارية.2018)

يثبت المثال المذكور آنفاً أن الشبكة العنكبوتية لم تقم بإعادة تشكيل منظومة البيع والشراء فحسب، بل ساهمت هي وشبكات التواصل الاجتماعي في بيع البشر وشرائهم. في القضية السابقة تم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في تجنيد عمليات الاتجار بالبشر، والسيطرة على الضحايا من خلال تلك الشبكات، ووفقاً لتقرير أمريكي فإن الخط الساخن للاتجار بالبشر رصد (845) من الضحايا المحتملين على شبكات التواصل الاجتماعي من بداية عام 2015 وحتى ديسمبر 2017، منهم (250) تم تجنيدهم على فيسبوك، و(120) على مواقع التعارف، و(78) على تطبيق الإنستغرام، وتم توظيف (489) على منصات الإنترنت الأخرى مثل Craigslist ، أو غرف المحادثات، أو المواقع (منظمة بولاريس،2019)

وعلى وجه الخصوص ، منذ أن أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة زمام المبادرة في إصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام 2006 ، ومن ثم التعديلات التي أدخلت على القانون الاتحادي رقم 51 (2006) بالقانون الاتحادي رقم 1 لعام (2015)، وأصدر مجلس الوزراء قراره رقم (15) لسنة 2007 بتأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بغرض العمل على تطوير الأطر اللازمة لتطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر، والتنسيق بين الوزارات، والدوائر الحكومية المعنية بالتصدي لجرائم الاتجار بالبشر في كافة إمارات الدولة، وتضم اللجنة ممثلين من مختلف المؤسسات الاتحادية، والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني.

لذلك أصبح من الضروري دراسة ودراسة وتوضيح هذه الجريمة، ورغم أن المشرع الإماراتي كان سباقاً إلى المعالجة التشريعية لجرائم الاتجار بالبشر فإنه فاته التحوُّط في بعض أدوات ارتكاب الجرائم وذلك للتطور التقني الذي مكن من ارتكابها باستخدام وسائل التقنية الحديثة؛ ولا نغلو بالقول إذا قلنا أن الاتجار بالبشر –مثله مثل التكنولوجيا– من الأعمال الديناميكية والمبتكرة إلى ما لا نهاية، وقابل للتكيف دائماً.

## مشكلة البحث:

تكمن الإشكالية البحث الرئيسية في السؤال التالي : ما مدى كفاية النصوص التشريعية الحالية والآليات الأمنية المتبعة في مواجهة ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي ؟

- وينبثق عن هذا السؤال اسئلة فرعية، وهي :
- ما ملامح جرائم الاتجار بالبشر وعناصرها الأساسية؟
- ما شبكات التواصل الاجتماعي وصورها؟
- ما دور شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر؟
- ما موقف المشرع الإماراتي من جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟
- ما أبرز البلاغات الخاصة بالاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟ وما الجهود الأمنية التي بُذلت في مواجهتها؟

## أهمية البحث:

**الأهمية النظرية:**

هناك العديد بل المئات من المؤلفات العربية التي أَثْرَتِ المكتبة العربية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر إلا أن أياً منها لم يخصص دراسة متكاملة عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في جرائم الاتجار بالبشر. يُعد هذا البحث باكورة الدراسات في هذا المجال، وهو يقدم رؤية استشرافية لمنع هذا الاستخدام السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي.

**الأهمية العملية:**

تنبع أهمية البحث من كونه يسبر أغوار الأساليب الإجرامية التي تستخدمها العصابات في الإيقاع بضحايا الاتجار بالبشر في شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم دراسة تطبيقية لقضايا الاتجار بالبشر في إمارة دبي تبيّن الشبكات الأكثر استخداماً من قِبل العصابات الإجرامية، وتكشف أغراضهم من استخدام تلك الشبكات، هل هي تجنيد الضحايا؟ أو تهديدهم؟ أو عرضهم في تلك الشبكات؟

تتمثل الأهمية هنا في أن الدراسة التطبيقية تُمكّن صانع القرار من نسج إستراتيجية متكاملة لمحاربة الجريمة بناءً على معطيات واقعية وليست فرضيات أو دراسات نظرية.

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة إجرامية مستحدثة يتم ارتكابها عن طريق وسيلة تقنية غير معهودة في مثل هذه الجرائم ورصد مجالات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في إطار جرائم الاتجار بالبشر وموقعها من أركان الجريمة وعناصرها، من خلال الوقوف على مدى كفاية التشريعات النافذة في مواجهة خطر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر وتقييم الجهود الأمنية في كشفها وضبطها للوقوف على مدى كفايتها، مع وضع تصوُّر مناسب لآليات مواجهة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

## منهج البحث :

اقتضى موضوع الدراسة ضرورة الأخذ بالمنهجَ الوصفي وكذلك التحليلي عبر تبيان خصائص جريمة الاتجار بالبشر من خلال شبكات التواصل الاجتماعي للوصول إلى ملامح هذه الظاهرة المستحدثة، وبيان كيفية ارتكابها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ومدى كفاية التشريعات الحالية والإجراءات الأمنية ومن ثم تدعيم الوصف بالمنهج التحليلي للوصول لحلول علمية مرضية، وصولاً للنتائج المقنعة والمؤكدة لضرورة التحديث والتطوير وملاحقة ركب التقدم في مكافحة الجريمة.

## خطة البحث :

جاء هذا البحث في مقدمة، ومبحثان، وخاتمة على النحو التالي :

**المبحث الأول** : الإطار النظري لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

**المبحث الثاني** : الإطار التطبيقي لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي (من ملفات بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي)

## المبحث الأول: الإطار النظري لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

يتناول هذا المبحث الجوانب النظرية المتصلة بتأصيل الظاهرة من حيث التعريف بشبكات التواصل الاجتماعي وجرائم الاتجار بالبشر، ودور الأولى في ارتكاب الثانية على النحو التالي:

### المطلب الأول : تعريف شبكات التواصل الاجتماعي وصورها

تُعد مواقع التواصل الاجتماعي وشبكاته أيقونة التواصل الإنساني السريع في العصر الحالي؛ فقد أدت هذه الشبكات إلى إذابة الحدود بين الدول، والتقارب بين الأفراد في ذات الوقت. وفيما يلي سنتناول مفهومها وصورها في فرعين على النحو التالي: –

**الفرع الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي**

الشبكات الاجتماعية – أو تلك المعروفة باللغة الإنجليزية (Social Networks) – تسمح للمستخدمين بالتعبير عن أنفسهم ومشاركة أفكارهم واهتماماتهم مع الآخرين ،(خليفة،2016) وبعبارة أخرى ، الشبكات الاجتماعية هي مجتمعات افتراضية تسمح للمستخدمين بمشاركة الأفكار والاهتمامات وتكوين صداقات جديدة. (الدليمي،2011).

لا يمكن إنكار أن شبكات التواصل الاجتماعي شكَّلت ظاهرة إعلامية بارزة في العصر الحالي؛ فقد انتشرت تلك الشبكات بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وأصبحت هي الوسيلة الوحيدة التي فرضت سيطرتها على جميع المجتمعات، وأصبح مستخدموها يزيدون على المليارات، مما جعلها شديدة التأثير في المجتمعات والأسر؛ لأنها أصبحت تستخدم أساليب جذب لا حصر لها؛(Georgios.2019). فهي تستهوي متابعيها من جميع الفئات، خاصة فئة الشباب، وهي الفئة الأكثر تأثيراً في المجتمعات بما لديهم من طاقات ومواهب تدفع للتغيير (الشمراني،2013) ، مما جعلها سلاحاً نستطيع القول عنه أنه ذا حدين؛ فهي من شأنها زيادة ثقافة المرء وحثه على العديد من القيم الإيجابية، ولكنها على النقيض أيضاً تساهم بشكل كبير في فرض الكثير من السلوكيات السيئة التي أصبحت المجتمعات –وخاصة المجتمعات العربية– تعاني منها معاناة شديدة؛ عبر ما يظهر على منصاتها من بيانات تدفع لانتشار العنف والجريمة، ونستطيع القول أنه كان لها دور في تفكك الأسر العربية، إضافة إلى ما يعتري الأسرة العربية، وغيَّرت من طريقة تفكير وفكر العرب من الشباب( البيومي،2019)

## الفرع الثاني: صور وسائط التواصل الاجتماعي

ظهرت العديد من وسائط الشبكات الاجتماعية ، منها الكتابية والصوتية ، في جميع أنحاء العالم ، ويمكننا الإشارة إلى أبرزها كالتالي-:

### أولاً :شبكة فيسبوك

يعتبر الفيس بوك أكبر وسائط التواصل الاجتماعي في العالم نظراً لعدد مستخدمية، وقد ساهم بخلق تغير خلاق نستطيع التعبير عنه "بثورة" اجتماعية وإنسانية في مجال التواصل الرقمي، وقد تأسست هذه المنصة عام 2004م من قبل الطالب ( مارك زوكربيرج ) خلال دراسته في جامعة هارفارد بمدينة كامبريدج، حيث بدأت المنصة في بادئ أمرها كموقع شبكة اجتماعية خاصة بتبادل للمعلومات والصور والآراء بين زملاء الجامعة، كان الغرض من هذه الشبكة هو إنشاء اتصال وثيق بين الأشخاص ، وتبادل الملفات والصور ومقاطع الفيديو، ونشر أو التعرف على الأفكار والآراء والموضوعات المختلفة بطريقة فعالة للغاية ، وغالبا ما تتعلق بالمحادثات. (الشمراني،2013).

### ثانياً :شبكة تويتر

منصة وسائط اجتماعية توفر خدمة المدونات الصغيرة ، وأخذ هذا الاسم من مصطلح (تويت) ويقصد بها التغريدة، فكان رمزه هو العصفورة ويمكن لمستخدميها المشاركة فيه عن طريق إرسال "تغريدات" يتم إعادة تغريدها ، مع ما يصل إلى 280 حرفا لكل رسالة حول هذا الموضوع.

أصبح تويتر أحد الأدوات الرئيسية ليس فقط لمشاركة الأحداث الاجتماعية والأفكار الشخصية والأفكار الفردية ، ولكنه أيضا أحد أهم الأدوات لصناعة الأحداث والأخبار. (موقع ويكيبيديا).

### ثالثاً : موقع يوتيوب:

هو موقع يمكن مستخدميه من إمكانية رفع مقاطع الفيديو، وتستفيد منه منصات الإعلام المختلفة بعرض مشاهد الفيديو، وقد وتأسس في سنة 2005م في ولاية (كاليفورنيا ) أحد الولايات الامريكية عن طريق " تشاد هرلي، وستيف تشن، وجاود كريم" ، كما يشتمل الموقع على مقاطع متنوعة من الأفلام والفيديوهات المتنوعة والاغاني، وتبوأ اليوتيوب في عام2006م المرتبة الأولى لشبكات التواصل حسب اختيار مجلة تايم الأمريكية (تقرير،2018)

**رابعاً : تطبيق واتس آب ( السويدي، 2016) :**

واتساب هو تطبيق مراسلة فورية يمكنه إرسال الصور والرسائل الصوتية ومقاطع الفيديو والملفات بالإضافة إلى الرسائل الأساسية للمستخدمين.يمكنك أيضا إرسال موقع المستخدم إلى شخص آخر ، وإرسال شبكة من مواقع محددة على التطبيق ، وتحديد الموقع بين المستخدمين. تأسست واتس اب في عام 2009 من قبل بريان أكتون من الولايات المتحدة وجان كوم من أوكرانيا.

في بداية عام 2012 ، تم إرسال 10 مليار رسالة يومية إلى واتساب ، وبحلول نهاية عام 2012 ، زادت 20 مليار رسالة ، وفي عام 2013 ، أعلن واتساب أن الرقم القياسي اليومي الجديد وصل إلى 270 مليار رسالة ، واشترى فيسبوك واتساب في عام 2014 مقابل 190 مليار دولار أمريكي.واتساب متاح على أجهزة المحمول الشخصية ويتزامن مع جهات الاتصال. بلغ إجمالي عدد مستخدمي واتساب يصل إلى أكثر من 10 مليار مستخدم حسب تقرير صادر في العام 2018 ( صحيقة الامارات اليوم، 2018) ، ويرى الباحث بأنه من الممكن اليوم بأن الرقم قد تضاعف أكثر.

## المطلب الثاني :ماهية جرائم الاتجار بالبشر ودور شبكات التواصل الاجتماعي فيه

جريمة الاتجار بالبشر يقصد بها جميع الأفعال التي يكون الإنسان هو الهدف الأساسي منها أو على أي من أعضائه دون موافقته–من خلال الوسائل القسرية– بهدف استغلاله ماديًا وتحقيق الربح منه، أو بهدف استغلاله جنسيًا أو في العمل القسري أو استئصال أعضائه أو جزء منها بالتهديد أو باستغلال عوزه وفقره أو بالاحتيال عليه في أي عمل مشروع أو غير مشروع سواء وقع ذلك داخل الحدود الجغرافية للدول أو متعدياً نطاقها.

ويأتي دور منصات التواصل الاجتماعي في انتشارهذه الجريمة كونها تعد تجمعات افتراضية إلكترونية، حيث بلغ عدد المستخدمين إلى 4.584 مليار مستخدم حول العالم، حسب تقرير رويترز لعام 2022 من أصل 4.888 مليار مستخدم للانترنت، وهذا يعني بما لايدع مجالاً للشك بوجود العديد من الجرئم الإلكترونية، ومن أبرزها هو الاتجار بالبشر عبر شبكة الإنترنت.

## الفرع الأول: مفهوم جرائم الاتجار بالبشر

جريمة الاتجار بالبشر ليست جديدة، بل هي قديمة ولها العديد من التعريفات التي لا يتسع المجال لذكرها، ويمكن لنا الرجوع إلى العديد من الاتفاقيات التي عرفت الاتجار بالبشر بمفهومه التقليدي – تجارة الرقيق – مثل الاتفاقية الخاصة بالرق لعام 1926، لكننا سنقتصر على تعريف الاتجار بالبشر بحسب ما ذهب إليه الفقه الجنائي في الاصطلاح، فهناك اتجاهان للتعريف الاصطلاحي وردا لمفهوم الاتجار بالبشر، فالاتجاه الأول ذهب إلى تعريفه بالنظر إلى التعريف الأممي الوارد في بروتوكول باليرمو وهو " تجنيد أشخاص أو نقلهم بالقوة أو الإكراه أو الخداع لأغراض الاستغلال بشتى صوره، ومن ذلك الاستغلال الجنسي، والعمل الجبري، والخدمة القسرية، التسول، الاسترقاق، تجارة الأعضاء البشرية وغير ذلك"، واتجاه آخر ذهب إلى تعريفه دون تقيد بالتعريف الأممي، وهو "كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلالهم في أعمال ذات أجر متدن أو في

أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، سواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسرا عنه أو أي صورة أخرى من صور العبودية". (قوراري،2009).

ويتضح لنا من خلال هذه التعريفات أن الاتجار بالبشر يعني شراء وبيع البشر من أجل الربح، ضمن أسواق غير تقليدية، سواء كانت واقعية أو على منصات رقمية، هدفها الأول التربح من الجنس البشري الذي هو أساس الحياة.(Shavers.2012 ).

ويظهر في الشكل التالي اجمالي عدد بلاغات الاتجار بالبشر منذ 2007 إلى 2018 على مستوى دولة الإمارات. ( التقرير السنوي للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر،2018).

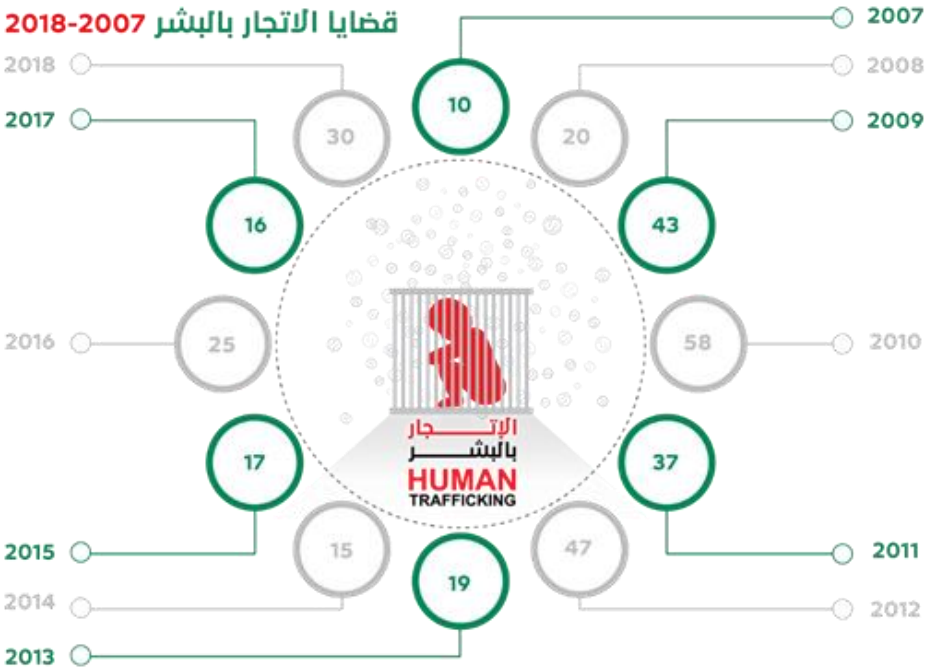


**الرسم البياني رقم 1**

من خلال التعريفين المتقدمين يتضح لنا بأن تعريف الاتجار بالبشر يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: عنصر السلوك، وعنصر الوسيلة، وعنصر الاستغلال، ويحتوي

كل عنصر على العديد من الصور على المستوى الدولي أو المحلي، ومن المهم بيان هذه العناصر وما تحتويه من صور بشكل دقيق لما لها من أثر في بيان أركان الجريمة التي سوف نتحدث عنها في المطلب الثاني من بحثنا. لذا كان من الضروري تعريفها تعريفا دقيقا بقدر الإمكان، لاسيما وأن المشرع الإماراتي وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، لم يتطرقا إلى تعريفها، وإنما وردت بعض التعريفات متفرقة في عدة اتفاقيات وكتب سوف نعمل على اختيار أنسبها وجمعها، وسنقتصر على صور العناصر الواردة في القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، والمعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015:

## الفرع الثاني : الأحكام الخاصة بأركان جريمة الاتجار بالبشر

جريمة الاتجار بالبشر كأي جريمة أخرى تقوم على ركنين أساسيين لا غنى عنها، هما الركن المادي والركن المعنوي، وتخلف أحدهما يعني عدم وجود الأسس القانونية للجريمة أيا كانت، وإضافة إلى ذلك فإن كل جريمة لها عناصرها أو أركانها الخاصة التي تميزها عن غيرها، ومنها جريمة الاتجار بالبشر التي تتطلب لوقوعها قصدا خاصا من الجاني لارتكاب جريمة اتجار بالبشر، فإذا تخلف هذا القصد الخاص فذلك يعني عدم وجود جريمة الاتجار بالبشر، إذ يمكن للأركان المادية والمعنوية إذا توفرت أن تشكل جرائم أخرى، ولكن لا يمكن نصفها بأنها جريمة اتجار بالبشر، وسنتناول هذه الأركان في محورين، حيث سنتحدث في المحور الأول الركن المادي، وفي المحور الثاني عن الركن المعنوي.

### أولاً : الأحكام الخاصة بالركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر وفقاً للتشريع الإماراتي

الركن المادي للجريمة هو فعل ملموس لتحققه يتوجب على الجاني بذل مجهود عضلي، ولا يعرف القانون جرائم بدون ركن مادي، ولا يحدث للمجتمع أي اضطراب ولا تتعرض الحقوق الجديرة بالحماية إلى عدوان بدونه.

وجريمة الاتجار بالبشر فإنها وإن كانت تتطلب نفس النشاط الإجرامي المطلوب في باقي الجرائم، إلا أنه ونظرا لطبيعتها التي توصف بأنه من الجرائم المركبة، فغالبا لا يكفي فعل واحد لإتمامها، بل تتطلب توفر عدة أفعال للقول باكتمال الركن المادي المكون لها، فتتطلب أن تتوفر إحدى الصور المجرمة الواردة في القانون الاتحادي في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر مثل النقل أو الإيواء، كما تتطلب أن تتوافر مع هذه الصورة أي وسيلة من الوسائل المذكورة في ذات القانون المشار إليه مثل الخطف أو التهديد بالقوة أو استعمالها، وأن يكون غرضها هو الاستغلال بشقيه –الجنسي والجسدي– ومن ثم أن تكون لهذه الأفعال نتيجة وأن تكون هذه النتيجة مرتبطة بها، وهو ما يسمى بعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة (الشناوي، 2014).

وسنتناول السلوك الإجرامي في جريمة الاتجار بالبشر على النحو التالي:

أ- السلوك في الاتجار بالبشر.

ب- الوسائل في الاتجار بالبشر.

ت- أغراض جرائم الاتجار بالبشر.

### أ: السلوك في جريمة الاتجار بالبشر

وهو الفعل الإجرامي الذي يقوم به الجاني بغرض استغلال ضحايا الاتجار بالبشر بإحدى صور الاستغلال، ويشمل السلوك وفق القانون الإماراتي ، بيع الأشخاص أو عرضهم للبيع أو الشراء أو الوعد بهما، أو استخدام الأشخاص أو تجنيدهم، استقطاب الأشخاص أو نقلهم أو ترحيلهم، إيواء الأشخاص أو استقبالهم أو تسليمهم أو استلامهم، ونرى ضرورة تعريف مصطلحات بعض صور السلوك الإجرامي لإزالة الغموض عنها.

**ب: وسائل ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر**

يستخدم الجناة الوسائل على الضحايا بهدف تطويعهم وإرضاخهم لهم ليتمكنوا من استغلالهم في إحدى صور الاستغلال التي سوف نأتي على ذكرها في العنصر الثالث، والوسائل وردت في القانون الإماراتي على سبيل الحصر، وتتكون من وسائل إكراه، أو وسائل عدم الرضا، وصور وسائل الإكراه هي التهديد بالقوة أو استعمالها، أو جميع أشكال القسر، أو الاختطاف، وأما صور وسائل عدم الرضا، أو الرضا المعيب، فهي الاحتيال أو الخداع، أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال النفوذ أو إساءة استغلال حالة الضعف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، ونوردها كالتالي:

**1 : التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر :**

وهو من صور وسائل الإكراه، الواردة في القانون الاتحادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والمتمثلة في :"التهديد بالقوة أو باستعمالها أو الاختطاف"، والعبرة في هذه الوسائل بأن يصدر عن الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقوة وهو عنصر نفسي أو أنه استعمال للقوة وهو عنصر مادي أو أنه اختطاف ويعني أخذ الشخص بالقوة رغما عنه بدون وجه حق ، وهو أيضا عنصر مادي، بغض النظر بما يقع في نفس الضحية من اعتقاد بأن الجاني قد ينفذ تهديده على سبيل المثال، ولو كانت الظروف تبرر هذا الاعتقاد، فلا يشترط أن يوافق الضحية على استغلاله خوفا من صور وسائل الإكراه التي مورست عليه، بل يكفي وقوع صورة من هذه الصور من الجاني لتتحقق وسيلة الإكراه. ( ماجد،2007)

يمكن وقوع هذه الوسيلة عن طريق الابتزاز الإلكتروني أو إرسال التهديد عبر شبكة التواصل الاجتماعي، بحيث تكون هذه الشبكة هي الآلية المستخدمة في تهديد المجني عليه باستعمال القوة. أحيانا يستخدم المتَّجِرون ملاحقة نشاط حساب الضحية

حتى بعد مغادرتهم لعالم الاتجار بالبشر بغرض تهديدهم لإعادة نشاطهم في مجال الاتجار بالبشر.

### 2: الاحتيال والخداع:

الخداع هو "الخدع أي إظهار خلاف ما تخفيه"،والاحتيال في القانون: "جنحة يرتكبها من يبّتز مال الغير بالخديعة" .ويظهر الاحتيال والخداع في هذه الجريمة من خلال استخدام الجاني الغش والخديعة بدون استخدام أي وسيلة من وسائر القسر، ليتمكن من استغلال الضحية في إحدى صور الاستغلال الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر، ويمكن تعريفهما بأنهما ادعاءات كاذبة تصدر عن الجاني، مدعما إياها بمظاهر إيهام خارجية تؤدي إلى اعتقاد الضحية بصحة هذه الادعاءات الكاذبة، ويكون من شأنها حمل الضحية على القيام بالفعل الذي يصبو إليه الجاني. (فهمي،2011).

تبرز إمكانية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في هذه الوسيلة باعتبار أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي يمثل فرصة جيدة لإخفاء شخصية الجاني ونواياه، وعن طريق شبكات التواصل الاجتماعي يقوم الجاني بخداع المجني عليه وإيهامه بأمر يدفعه لتسليم نفسه للجاني، الذي يقوم بإجباره على الخضوع للاستغلال.

### 3: إساءة استعمال السلطة واستغلال حالة الضعف:

ويمكن تعريفه بأنه: "إساءة استغلال حالة عجز جسدية أو عقلية أو نفسية، أو وضع قانوني معين لشخص ليس لديه أي بديل حقيقي أو مقبول، سوى الخضوع وأداء العمل أو الخدمة المطلوبة منه".

ومن خلال هذا التعريف يمكن اعتبار العديد من الحالات بأنها حالات ضعف، وهذه الحالات لا يمكن حصرها في حالات محددة دون غيرها، لأنها تختلف من بيئة لأخرى ومن مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى ومن ثقافة لأخرى، وقائمة الأسباب المؤثرة على حالات الضعف تطول وتتنوع وتتغير مع تغير الزمان والمكان، لذا كان من الجيد عدم

حصرها بل تركها بحسب ما يمكن اعتباره حالة ضعف، والمعيار النهائي فيما إذا كانت الحالة تعتبر من حالات الضعف من عدمه هو قاضي الموضوع، ومن حالات الضعف الشائعة في الدولة التي رصدناها من خلال ما اطلعنا عليه بموجب عملنا الوظيفي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، دخول الضحية للدولة بصورة غير مشروعة أو بدون الوثائق اللازمة أو يعتقد بأن دخوله للدولة كان بصورة غير مشروعة نتيجة ضعف مستواه العلمي أو الاجتماعي، كما نرى بأن حمل المرأة، أو أي مرض نفسي أو عقلي، أو إعاقة بالشخص، بما في ذلك الإدمان، أو بسبب نقص الأهلية تعتبر من حالات الضعف ، لما لها من تأثير على إرادة الضحية، وهي مسألة نسبية تختلف من شخص إلى آخر، ويتطلب من الممارس بأن يعي الفروقات بين شخص إلى آخر، فما يعد حالة ضعف لدى شخص قد لا يعتبر حالة ضعف ذلك عند شخص أخر. ( Sanka,2009 ).

## ج: أغراض الاتجار بالبشر

باستقراء المادة (1) (1) مكررة من القانون نجد أن المشرع قام بذكر وسائل التي توصل لارتكاب جريمة الاتجار بالبشر، لكنه جعلها مرتبطة في الوقت ذاته بأغراض لابد أن تتحقق، وهي كالتالي :

### 1. الاستغلال الجنسي:

هذه الصورة من صور السلوك الإجرامي للاتجار بالبشر تشمل كل صور الاستغلال المتعلقة بالجنس والدعارة، ورغم ذلك لم يرد تعريف الاستغلال الجنسي في القانون الاتحادي ، ولا في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وأن غالب الاتفاقيات والبروتوكولات تترك تعريف بعض المصطلحات للدول وفق تشريعاتها المحلية أو عرفها السائد، ويمكن القول من جانبنا بأنه : " استغلال الضحايا لإشباع الغرائز الجنسية للغير بمقابل، كالاستغلال في الدعارة، أو إنتاج صور، أو أفلام، أو رسوم الإباحية، أو الاستغلال الجنسي للأطفال، أو القوادة أو البغاء" .

### 2. السخرة:

يمكن تعريف السخرة على وجه التحديد بأنها : " تعريف "السخرة" على أنها "حرمان الشخص من حقوقه الأساسية كالأجر، وظروف العمل المناسبة، والحد الأقصى من ساعات العمل، مقابل ما يؤديه من عمل" (ماجد، 2009).

### 3. نزع الأعضاء:

نزع الأعضاء في جرائم الاتجار بالبشر، هي عملية استئصال العضو من الضحايا رغما عن إرادتهم الحرة، وقد عرفه عادل ماجد ومركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر في شرطة دبي بأنه "استئصال الأعضاء من جسم شخص حي أو جثة متوفى، بطريق غير مشروعة، بغض النظر عن الغرض من استغلالها، سواء كان ذلك ببيعها أو زرعها في جسم شخص آخر، ولا يتضمن الإجراءات الطبية المشروعة التي تم الحصول على الموافقة اللازمة لإجرائها" (ماجد، 2018).

### 4. الاسترقاق:

"إدخال شخص في الرق بممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعا المترتبة عليها بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالبشر ".(الشناوي،2014).

### 5.التسول:

يقصد به: "الاستجداء من الغير للحصول على المال" وهو برأينا تعريف شامل كون الطلب يكون بأي طريقة كانت وغير محددة، وهذا الأنسب لأن التسول له صورا وأشكالا كثيرة ومستحدثة، فلا يمكن حصرها في صورة أو صور بعينها.

### 6.الممارسات الشبيهة بالرق أو الاسترقاق أو الاستعباد:

بالنظر لتعريف الاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق والاستعباد نراها تحمل معاني مختلفة عن بعضها، فالاسترقاق تعني إدخال المستعبد في العبودية بينما الاستعباد هي العبودية

بذاتها، وأما الممارسات الشبيهة بالرق فهي كل الأفعال التي تشبه الرق من حيث السيطرة على شخص آخر دون إرادته أو سلب إرادة شخص وعدم أخذ رأيه في أمر يخصه، وعطفا على ذلك يرى الباحث بأن المشرع توفق في تضمين القانون جميع هذه المصطلحات، لأنها شملت كل أشكال ممارسة حق الملكية غير المشروعة على الضحايا.

**ثانيا: الركن المعنوي لجريمة الاتجار بالبشر**

الجريمة لا تقتصر على الكيان المادي فقط، بل لها كيان نفسي من دونه لا تكتمل أركانها ولا تعتبر الجريمة موجودة، وهذا الكيان النفسي هو الركن المعنوي للجريمة، وهو العنصر النفسي الكامن في نفس الجنائي يمكن استظهاره من خلال الأفعال والظروف التي يقوم بها تدل على توجه إرادته لارتكاب الجريمة مع عمله بذلك، إذ لابد أن يكون مرتكب الفعل المادي قاصدا من فعله ارتكاب جريمة ما، مع علمه بأن فعله هذا يشكل خرقا لحق مكفول بقوة القانون. ( حمودة،2008).

وبالنظر لقانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي، فنراه جعل القصد الجنائي هو نية الاستغلال وفق صور الاستغلال الواردة به، مما يعني أنه تطلب توافر القصد الجنائي الخاص لقيام الجريمة وعدم الاكتفاء القصد الجنائي العام المتمثل في العلم والإرادة، وسنستعرضهما في محورين مع التوضيح كالتالي :

**أولاً: القصد الجنائي العام لجريمة الاتجار بالبشر:**

يتحقق القصد الجنائي العام بتوافر العلم والإرادة، أي اتجاه إرادة الجاني نحو تحقيق واقعة إجرامية مع العلم بكافة عناصرها المحمية وفق القانون، دون السعي لتحقيق غاية محددة بذاتها، أي سعي الجاني إلى تحقيق نتيجة غير مشروعة أيا كانت دون تحديدها، وهو القصد الذي لابد من توافره في جميع الجرائم سواء كانت عمدية أو خطأ. (فهمي،2011).

والقصد الجنائي أو العمدي مطلوب في جرائم الاتجار بالبشر، وإن لم يصرح المشرع الإماراتي بذلك. ورغم أن قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر لم يتطرق صراحة إلى صور

الركن المعنوي لجرائم الاتجار بالبشر، إلا أننا نرى أن جرائم الاتجار بالبشر تكون عمدية دائما، لأن الجاني خالف القواعد القانونية التي جاءت لحماية حقوق البشر وكرامتهم.

ويتكون القصد الجنائي العام من عنصرين أساسيين هما:

**العلـم:** وهو أن يحيط الجاني علما في ذهنه بالعناصر القانونية لجريمة الاتجار بالبشر، بما فيها أن يكون الحق المعتدى عليه – الضحية – إنسان حي، فلا تقوم جريمة اتجار بالبشر إذا ارتكبت في حق إنسان ميت

**الإرادة:** هي العنصر النفسي للقصد الجنائي العام، وهي قوة نفسية توجه كل أو بعض أعضاء جسم الإنسان نحو تحقيق غرض غير مشروع، أو نحو المساس بحق أو مصلحة يحميها القانون، وأيضا تعرف الإرادة بأنها القوة النفسية التي تدفع الجاني إلى ارتكاب جريمته على الرغم من علمه بكافة وقائع الجريمة التي يقدم على ارتكابها.

**ثانياً: القصد الجنائي الخاص:**

يتميز القصد الجنائي الخاص عن العام، بأنه يتطلب أن تتجه إرادة الجاني إلى تحقيق نتيجة غرض أو باعث خاص، أما القصد الجنائي العام كما سبق وأن ذكرنا لا يتطلب سوى اتجاه إرادة الجاني نحو تحقيق نتيجة غير مشروعة أيا كانت. ( فهمي،2011) .

وقضت المحكمة الاتحادية العليا "...، بأن القصد الجنائي في الجرائم العمدية يقتضي تعمد اقتراف الفعل المادي المكون للجريمة مع تعمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل، ..." ، ويتضح من استقراء نص المادة، وحكم المحكمة الاتحادية العليا، أن القصد الجنائي الخاص يتمثل في "غرض الاستغلال"، وعليه فإن أي نتيجة أخرى تتحقق من النشاط الإجرامي غير ما ذكر في نص القانون المشار إليه لا تقوم معه جريمة الاتجار بالبشر، وإن

كانت النتيجة غير مشروعة – وإن كان من الممكن أن توصف بجريمة أخرى –، حيث إن النتيجة غير المشروعة المعتبرة في جرائم الاتجار بالبشر المحددة في القانون حصرا، وهو ما يعني أن جرائم الاتجار بالبشر جرائم عمدية تتطلب قصدا جنائيا خاصا لقيامها واكتمال أركانها"( المحكمة الاتحادية العليا: القضية رقم 84 لسنة 2010، الحكم الصادر بتاريخ 08 مارس 2010 جزائي أمن دولة).

ويتضح من استقراء نص المادة، وحكم المحكمة الاتحادية العليا، أن القصد الجنائي الخاص يتمثل في "غرض الاستغلال"، وعليه فإن أي نتيجة أخرى تتحقق من النشاط الإجرامي غير ما ذكر في نص القانون المشار إليه لا تقوم معه جريمة الاتجار بالبشر، وإن كانت النتيجة غير مشروعة

## الفرع الثالث : خصائص ومخاطر جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

الجرائم المتعلقة بشبكات التواصل الاجتماعي، هي ظواهر إجرامية ذات خصائص ومكونات ومخاطر مختلفة عن الجرائم التقليدية ، وبما أن هذه الجريمة لها هويتها الخاصة المتعلقة بما يسمى القانون الجنائي للمعلومات، فإننا نشرح أولا الخصائص ، ثم المخاطر على النحو التالي:

### أولاً : خصائص جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي:

### 1: التقنيات الإلكترونية هي أداة ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

فمن خلالها يتم تجنيد الضحايا واستقطابهم تمهيداً لاستغلالهم. وعليه يمكن القول بأن جريمة الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي هي جريمة معلوماتية بالضرورة. فينطبق عليها تعريف منظمة الأمم المتحدة من خلال مؤتمرها العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين، فقد تبنَّت التعريف الآتي للجريمة المعلوماتية "أى جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية. تشمل تلك الجريمة من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية(الزعبي، 2010).

**2: شبكة الإنترنت هي وسيط جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي**

**3: تُعد جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي من الجرائم العابرة للحدود الدولية**

**4: خفاء جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي**

من الصعب تعقب هذه الجريمة بمجرد حدوثها ، ولكن يمكن الكشف عنها بالمصادفة أو أثناء عملية المراجعة الدورية، كونها غالبا ما تكون مخفية (الطريمان،2007)، وربما هذا هو ما يجعل هذه الظاهرة الجديدة من صور التهديد الصعبة على الأجهزة الأمنية للكشف عنها ، وذلك لأن تتبع هذه الجريمة يتطلب خبرة عالية من قبل ضباط الشرطة.

**5: تعتبر الجرائم المتعلقة بالشبكات الاجتماعية جرائم ناعمة (جرائم هادئة) :**

غالبا ما تتطلب أشكالها التقليدية من الجريمة جهدا عضليا ، مثل جرائم القتل والسرقة أو الاختطاف، وبالنظر إلى جرائم الكمبيوتر فهي على العكس من ذلك ، لا تتطلب أدنى جهد عضلي ، بل تعتمد على التفكير العلمي المدروس القائم على المعرفة العقلية والمعرفة بتكنولوجيا الكمبيوتر.

**6: صعوبة إثبات جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بالشبكات الاجتماعية :**

من الصفات التي تتسم بها هذا النوع من الجريمة، بأنه من الصعب الحصول على أدلة مادية عند ارتكابها ، لأنها تعتمد في معظم الحالات على الذكاء والخداع ، والعامل الرئيسي في ذلك هو القدرة على إخفاء خصائص ارتكابها(عبابنة،2005).

**ثانياً : مخاطر جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي:**

توفر برامج المراسلة الاجتماعية خدمة مهمة للغاية ، وتتمثل مهمتها الرئيسية في الحفاظ على التواصل الفعال مع الأصدقاء لتقديم المشورة في المجالات المختلفة ، وتبادل الخبرات العلمية والمبادرات التجارية ، ويمكن أن تكون أداة للملاحقة الجنائية، من خلال استخدام هذه المواقع والبرامج في تحقيقات رجال الأمن من خلال إنشاء حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات من الجمهور أو من خلال استخدام الإعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي.

ولكن في الوقت نفسه ، يكون لها مخاطر تظهر في استغلال هذه البرامج والمنصات الاجتماعية لغرض ارتكاب جرائم ضد أشخاص مثل الانتحال والاحتيال وسرقة الهوية والاتجار بالبشر ، فضلا عن بدء وتطوير العلاقات الإجرامية. (الرشيد،2011) التي

تستهدف بصفة مباشرة الأمن، والاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي على المستويين الوطني والدولي، ويمكن عرضها كالتالي:

- تمثل خطراً على استقرار الدول وسيادتها، من خلال ترويج العديد من الشائعات والأخبار الزائفة ونشر الأكاذيب والضلالات والكراهية والإشاعات لمهاجمة الآخرين للنيل من شرف بعض الناس وكرامتهم واستغلالهم ونشر التحريض، والتحيز للجماعات الإرهابية ونشر معلومات للإضرار بمصالح الدولة وعدم الانقياد للتشريعات، والسخرية والإضرار بسمعة الدولة ورموزها (الصغير،1998).
- معظم مواقع الانترنت توجد بها نقطة ضعف بانعدام الخصوصية لمستخدميها مما يسهم في تسهيل الحصول على البيانات الشخصية لمستخدمي المواقع، واختراق حساباتهم لأغراض جمع المعلومات ، ومن خلالها يتم الاتجار بالبشر عبر الإنترنت، حيث يستخدم المتاجرون بالبشر حاليًا التكنولوجيا لتحديد هوية ضحاياهم وتجنيدهم والسيطرة عليهم واستغلالهم، بالإضافة إلى الشبكة المظلمة، لإخفاء المواد غير القانونية الناتجة عن الاتجار وإخفاء هوياتهم الحقيقية من المحققين، والسيطرة على الضحية من خلال التهديد بنشر صور أو مقاطع فيديو حميمية لهم وإرسالها لعائلاتهم وأصدقائهم، إذا لم يمتثلوا لمطالبهم، فالمتاجرون بالبشر، الذين يخدعون الأشخاص بوعود وعروض عمل مزيفة، ومن ثمّ يستغلونهم من أجل الربح، يستفيدون من تقنيات الإنترنت في كل خطوة من خطوات أنشطتهم الإجرامية .( مقال منشور على موقع الأمم المتحدة)

وباستقراء التشريعات الإماراتية نجد أن المشرع قد نص في المادة رقم( 32 ) من المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021م، في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية بأنه عقوبة خاصة فيما يتعلق بإنشاء وإدارة الموقع الإلكترونية أو الإشراف عليها أو نشر معلومات بقصد الاتجار في البشر أو الأعضاء البشرية.

أو التعامل فيها بصورة غير مشروعة،: "يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن (500.000) خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على (1.000.000) مليون درهم. أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعًا إلكترونيًا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات بقصد الاتجار في البشر أو الأعضاء البشرية أو التعامل فيها بصورة غير مشروعة".

## المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي (من ملفات بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي)

كما أسلفنا، يُعد الاتجار بالبشر من أسرع الأنشطة الإجرامية نمواً في العالم، ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ولا توجد دولة محصنة ضد الاتجار بالبشر وخاصةً فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.(الدباس،2007) لاحظت المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر جوي نغوزي ايزيلو أن هناك أكثر من 170 جنسية في دولة الإمارات، مما يجعلها دولة تواجه تحديات فريدة من نوعها للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر.( مركز أخبار الامم المتحدة، 2012).

سيتناول هذا المبحث دور شبكات التواصل الاجتماعي في تكوين الركن المادي والمعنوي لجريمة الاتجار بالبشر في المطلب الأول، فيما سيتم التركيز في المطلب الثاني على بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي.

### المطلب الأول: دور شبكات التواصل الاجتماعي "في تكوين الركن المادي والمعنوي "لجريمة الاتجار بالبشر

**أولاً: استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كعنصر من عناصر السلوك الإجرامي: فعل التجنيد بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي.**

**– :عنوان البلاغ: "أعلنت عليك الحب".**

مكان وجود الضحايا: الضحية الأولى: جمهورية الدومنيكان (قارة أمريكا الشمالية). الضحية الثانية: كولومبيا (قارة أمريكا الجنوبية).

مكان وجود المتهم: الإمارات العربية المتحدة "إمارة دبي" (قارة آسيا).

وسيلة التجنيد: موقع التعارف والتواصل الاجتماعي المعروف باسم Tagged

**–ملخص البلاغ:**

وردت معلومات تفيد وجود فتيات محتجزات بإحدى الشقق الواقعة بإمارة دبي. تم التأكد من المعلومة والانتقال إلى نفس المكان، وبطرق باب الشقة خرجت الضحايا محاولات الهروب، وشوهد المتهم (م. م) يقوم بملاحقتهن إلى الخارج، وتم استيقافهم جيمعاً. وبتفتيش الشقة تم العثور على (سيف طوله متر، ذي مقبض حديدي، ودفتر لتقييد أعمال الدعارة وبه أسماء المجني عليهن). وبتفتيش سيارة المتهم تم العثور على جوازات سفر الضحايا.( النظام الجنائي لشرطة دبي).

وبالتحقيق مع الضحية الأولى (ي.س) أفادت بأنها تعرفت على المتهم (م.م) من جنسية عربية عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي" Tagged"، وتظاهر لها بأنه يحبها وأوهمها بالزواج حتى استدرجها ووقعت في شباك الحب. ثم طلب منها صورة شخصية وصورة من جواز السفر لاستخراج التأشيرة، وأرسل لها مبلغاً قدره (2000) دولار لترتيب حجوزات السفر. وعند وصولها إلى مطار دبي استقبلها المتهم وأخذها إلى شقته ومارس معها الجنس برضاها نظراً لكونه عشيقها وزوجها المستقبلي. ثم أبلغها بالحقيقة بأنه خدعها وأنه لا يحبها، وإنما استدرجها ليكون عملها الجديد في مجال الدعارة. ذهلت الضحية عند سماعها هذا الكلام، وكانت تنظر إليه في تعجب واندهاش وحيرة، ودموعها تجري فوق

خديها بلا توقف وهي تحدث نفسها: كيف حدث هذا؟ هل هو صادق فيما يقول؟ وعندما رفضت العمل في مجال الدعارة قام المتهم بضربها وتهديدها واحتجازها.

وبالتحقيق مع الضحية الثانية أفادت بأنها تعرفت على نفس المتهم (م.م) واستدرجها بنفس الطريقة عبر شبكة التواصل الاجتماعي "Tagged"، وأبلغها بأنه يعمل في إمارة دبي، وطلب منها الحضور إلى دبي، وأخبرها بأنه سيبحث لها عن عمل في أحد الفنادق براتب كبير. وعند وصلوها إلى مطار دبي استقبلها وأخذها إلى شقته، وأبلغها بأن عملها الجديد سيكون في مجال الدعارة، وعندما رفضت قام بضربها وتهديدها واحتجازها.

وبسؤال المتهم في تحقيقات الشرطة اعترف بأنه أحضر الضحايا إلى الدولة بعد الاتفاق معهن على العمل في مجال الدعارة ولكن برضاهن. اعتراف المتهم بالاعتداء على الضحيتين لتعاطيهما الكحول، واعترف بأنه قيد حسابات حصيلة ممارسة الدعارة في دفتر خاص للتوثيق.

**ثانياً: التكييف القانوني:**

**أولاً: توافر أركان الجريمة**

**1– الركن المادي:** يتحقق الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر في البلا غ المذكور آنفاً بتوافر العناصر التالية:

أ. الأفعال: الجاني فعل "التجنيد" عبر شبكة التواصل الاجتماعي موقع Tagged وذلك باستخدام طريقة التجنيد الخادع الكلي؛ أي عن طريق إيهام الضحايا وإغوائهم بوعود كاذبة؛ فقد وعد الضحية الأولى "بالزواج"، وأما الضحية الثانية فقد وعدها "بإيجاد فرص عمل". استغل المتهم خبرته في استخدام التكنولوجيا ومعرفته اللغة الإنجليزية في التواصل

مع الضحايا؛ مما يصعب على رجال الأمن معرفة هذه النوعية من الجرائم وكشفها مقارنةً بالأسلوب التقليدي الذي يقوم على تجنيد الضحايا عن طريق "الإعلان في الصحف" والمقابلة الشخصية للضحايا، الأمر الذي يسهل على رجال الشرطة التنبؤ بالجريمة قبل ارتكابها.

ب. الوسائل: الوسيلة التي استخدمها المتهم (م.م) لارتكاب جريمته ضد المجني عليهن هي ذات الوسيلة التي تم ذكرها في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وهي "استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما"؛ أي عن طريق الإكراه المادي والمعنوي "بالضرب والتهديد بحجز جوازات السفر".

ج. الأغراض: من وقائع البلاغ يتبين أن الجاني سعى إلى استغلال الضحايا بتشغيلهن في مجال الدعارة والفجور، بغية تحقيق ربح مادي.

**2– الركن المعنوي**: يمكن الاستدلال على توفر الركن المعنوي في البلاغ المذكور آنفاً بقيام المتهم (م.م) باستقدام الضحايا إلى الدولة بقصد استغلالهن جنسياً. فإرادة الجاني الإجرامية اتجهت لارتكاب فعل غير مشروع وإلى تحقيق النتيجة المعاقب عليها بموجب القانون، وهي الاستغلال الجنسي.

**ثانياً: طريقة اكتشاف الجريمة**

حيث إن دولة الإمارات سعت إلى توعية جميع القاطنين على أرضها والقادمين إليها بمخاطر جريمة الاتجار بالبشر، وكيفية الوقاية منها، وآلية الإبلاغ عنها ( التقرير السنوي لمكافحة الاتجار بالبشر،2016-2017) فإن العديد من الضحايا لجؤوا إلى الإبلاغ عن الجرائم والمجرمين (الموقع الاخباري: الامارات 7/24، 2015) على الرغم من وجود مخالفات قانونية قمن بارتكابها (الهروب من الكفيل). وكان ذلك نتيجة للثقة التي

استطاعت المؤسسات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر بزرعها في نفوس الجميع، والأمان الذي يمكن أن ينالوه نتيجة للإبلاغ عن الجرائم. وفي هذا البلاغ اتصلت الضحية على الخط المعلن لتلقي البلاغات، وأدلت بالبيانات المتوفرة لديها عن الجاني ومكان الجريمة.

**ثالثاً: إجراءات مأموري الضبط القضائي:**

تلقِّي البلاغ، والتحقق من المعلومات، والبحث في السجلات عن المتهمين والضحايا، وتشكيل فرق عمل للبحث والتحري وفرق عمل للمداهمة، وضبط المتهم، وجمع الاستدلال، وتحويل المتهم إلى الأجهزة القضائية، وتدوين إفادات الضحايا، وإيداعهن في مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.

ما ورد في البلاغ المذكور آنفاً يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن التجنيد عبر شبكات التواصل الاجتماعي سيكون حاضراً ومتاحاً طالما كان هناك وصول واسع النطاق إلى منصات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. في المثال المذكور آنفاً كان التجنيد عبر شبكة التواصل الاجتماعي "Tagged"، إلا أنه تم استخدام شبكات تواصل اجتماعي أخرى أيضاً في إمارة دبي لتجنيد ضحايا الاتجار بالبشر في بلاغات أخرى. وهنا يمكن استخلاص نتيجة أخرى لها دلالة خطيرة وهي مدى الثقة التي يوليها الضحايا والضحايا المحتملين لشبكات التواصل الاجتماعي، فالواقعة المتقدمة تثبت أن الضحايا القادمات وثقن في شبكة التواصل الاجتماعي وفي البيانات الواردة والمعلومات المبينة لهم من قبل المتاجر، وهذا مصدر قلق كبير، يحتاج لحملات توعية لمرتادي هذه الشبكات.

## المطلب الثاني: بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي: إحصائيات وحقائق

## أولاً: بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي (2010–2019):

**الرسم البياني رقم( 3)**

تشير الإحصائية في الرسم البياني رقم (3) إلى أنه تم تسجيل (126) بلاغاً للاتجار بالبشر في إمارة دبي من عام 2010 وحتى النصف الأول من عام 2019، شملت (202) ضحية، و(369) متهماً تراوحت عقوبتهم بين السجن المؤبد والسجن المؤقت.

ونلاحظ أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في عدد بلاغات الاتجار بالبشر؛ ففي حين تم تسجيل (35) بلاغاً في عام 2010 هبط الرقم إلى (24) في العام الذي يليه 2011، وإلى (21) بلاغاً في عام 2012. وشهد عام 2013 انخفاضاً كبيراً في عدد الجرائم حيث وصل إلى (11) بلاغاً على مدار السنة، حتى وصل إلى معدل (6) بلاغات في

السنوات الأخيرة. ويرجع سبب الانخفاض في بلاغات الاتجار بالبشر إلى العقوبات الصارمة التي تطبقها الدولة ضد كل من يتورط في مثل هذه الجريمة، فضلاً عن وجود سلسلة من المبادرات والبرامج والخطط التي قامت بها شرطة دبي المتمثلة في مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر بالتعاون مع المعنيين في الدولة، سواء من وضع خطط متكاملة للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر، أو إعداد الدراسات والتوصيات المتعلقة بكيفية الحد من الجريمة، أو من خلال الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في بناء قدرات العاملين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وصقل مهاراتهم لتمكينهم من ملاحقة المجرمين وجعل دبي بيئة طاردة لهم.

وقد أطلقت شرطة دبي بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر دبلوم مكافحة جريمة الاتجار بالبشر الذي يُعد الأول من نوعه، ويتطرق لعدة محاور منها الطرق الحديثة لتجنيد الضحايا عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ودراسة جميع المواد والموضوعات، والقوانين، والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالجريمة .

## ثانياً: بلاغات الاتجار بالبشر وشبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي (2010–2019):

تشير الإحصائيات في الرسم البياني رقم (4) إلى أنه تم تسجيل (8) بلاغات اتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي من عام 2010 وحتى النصف الأول من عام 2019 موزعةً على عدة برامج أشهرها الفيسبوك (2) بلاغ، والواتس آب (4) بلاغات، وبلاغ لكلٍّ من موقعTagged موقع تعارف روسي ( النظام الجنائي لشرطة دبي)، شملت (15) ضحية، و(17) متهماً.

رسم بياني رقم (4)

من خلال دراسة بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي وتحليلها نجد أن هناك نوعين من الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي. النوع الأول "اتجار دولي" وذلك عن طريق تجنيد الضحايا الموجودين خارج نطاق الحدود الجغرافية لدولة الإمارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي وخداعهم بوعود كاذبة (الوعد بالزواج، وجود فرص عمل). (النظام الجنائي لشرطة دبي) النوع الثاني "اتجار في الحدود الوطنية" وذلك عن طريق تجنيد الضحايا الموجودين في دولة الإمارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال: خداع الضحية (التي تعمل خادمة في الدولة) وإقناعها بالهروب من الكفيل، وإيهامها بوجود فرص عمل في بيئة أكثر راحةً وبأجر أعلى (النظام الجنائي لشرطة دبي).

**ثالثاً: خصائص بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي**

**1–العمر والجنس :**

من خلال دراسة بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتحليلها تبيَّن أن هناك (15) ضحية تم (استدراجهن، وتهديدهن بنشر صورهن) عبر شبكات التواصل الاجتماعي وإجبارهن على ممارسة الدعارة (الاستغلال الجنسي). جميع الضحايا اللاتي تم استدراجهن من فئة النساء، وتتراوح أعمارهن بين 16 –32 سنة .

**2–المستوى التعليمي للضحايا:**

عند تحليل المستويات التعليمية نجد أن أغلب الضحايا يحملن شهادات جامعية وثانوية عامة. وهنا تظهر خطورة استخدام التواصل الاجتماعي كوسيلة لتجنيد الضحايا، وأن هدف المتَّجِرين لم يقتصر على استغلال فئة الأطفال وفئة الأميين وغير المتعلمين من الضحايا، بل امتد ليشمل الفئة المتعلمة من الضحايا بغرض الاستغلال الجنسي. فعلى سبيل المثال: الضحايا من الجنسية الكولومبية والدومنيكية يحملن شهادات جامعية.

**3–الغرض من الاستغلال :**

جميع الضحايا اللاتي تم استدراجهن عبر شبكات التواصل الاجتماعي كن بغرض الاستغلال الجنسي التجاري، بالإضافة إلى وجود (3) ضحايا تم بيعهن بغرض الاستغلال الجنسي. فعلى سبيل المثال: أفاد المتهم في البلاغ المسجل في شرطة دبي أنه قام بشراء الفتاة لاستغلالها في مجال الدعارة. أما الضحايا في البلاغ فجميعهن أفدن أنه تم تهديدهن بنشر صورهن في شبكات التواصل الاجتماعي حال رفضهن العمل في مجال الدعارة.

**الخاتمة :**

إن لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في العصر الحالي، في انتشار وتنامي جريمة الاتجار بالبشر وقد استعرضنا في هذا البحث مفهوم جريمة الاتجار بالبشر، وتعريف مواقع التواصل الاجتماعي وبيان العلاقة بين جريمة الاتجار بالبشر ووسائل التواصل الاجتماعي، والتطرق

إلى صور وأساليب ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأشكالها المختلفة ووسائل ارتكابها، والإشارة إلى التنظيم القانوني لجريمة الاتجار بالبشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي في التشريع الإماراتي، من حيث بيان أركان الجريمة والعقوبة المقررة لها وآليات المكافحة.

**النتائج :**

- تتخذ الممارسات غير المشروعة المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من الفضاء الافتراضي مكانًا يجعلها تتميز بخصوصيات تنفرد بها في هذا العالم الرقمي، ولقيام جريمة الاتجار بالبشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لابد من توافر الأركان التي تقوم عليها هذه الجريمة كالركن المادي والركن المعنوي ومن ثم توقيع الجزاء المناسب جراء ارتكاب هذه الجريمة.
- دولة الإمارات العربية المتحدة طرف مهم في الحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد كانت أول دولة في المنطقة تسن تشريعا شاملا لمكافحة الاتجار بالبشر، وحل المرسوم الاتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية محل المرسوم رقم (5) لسنة2012 بشأن مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات ، والذي تضمن 74 مادة قانونية.
- أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤسسات الوطنية التي تقدم الرعاية والتأهيل لضحايا الاتجار بالبشر ، بما في ذلك مركز "إيواء" ، ومؤسسة دبي لرعاية المرأة والطفل ، ومركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية ، ومركز حماية المرأة في الشارقة ، ومركز الدعم الاجتماعي في أبوظبي ، والإدارة العامة لحقوق الإنسان في دبي ، واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ، ووزارة الداخلية. وقد عالجت اللجنة ، من خلال السلطات المختصة ، جريمة جميع أشكال الاتجار

بالبشر محليا وعالميا من خلال مرتكزات أساسية مثل: "الإطار القانوني ، والمنع والمنع ، والملاحقة القضائية ، والعقاب ، وحماية الضحايا ، وتعزيز التعاون الدولي".

## التوصيات :

- إضافة فقرة جديدة للمادة الثانية من القانون، وذلك بإضافة ظرف مشدد جديد تحت الرقم 8 ضمن الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، بحيث يكون نصه كالتالي: – استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي في ارتكاب أي فعل من الأفعال المكونة للجريمة أو من شأنه تحقيق غرضها.
- وضع بروتوكول تعاون على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي يضمن تحقيق مكافحة مشتركة عبر دولة مجلس التعاون الخليجي لهذه الظاهرة
- نشر الوعي عبر جميع وسائل الإعلام لبيان مخاطر جريمة الاتجار بالبشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- إدخال مادة دراسية للطلاب ضمن متطلبات المناهج الدراسية، تحت مسمى "مخاطر الجرائم المعلوماتية عبر مواقع التواصل الاجتماعي" لبيان خطورة هذه الجرائم وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

**شكر وتقدير Acknowledgments**

يتقدم الباحث بالشكر إلى **Dubai Police**، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

**تضارب المصالح Conflict Of Interests**

يعلن ويعترف الباحث بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

**مساهمات الباحث / الباحثين Authors' Contributions**

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويا.

**قائمة المراجع والمصادر :**

The decision issued by the Council of the European Union on July 19, 2002, on the definition of the term "a vulnerable person."

The National Committee to Combat Human Trafficking Crimes (2018), Annual Report of the United Arab Emirates, p. 33.

Al-Bayoumi, Reda Ibrahim (2019). Confronting the spread of rumors through social networks in Islamic jurisprudence and positive law. The Sixth Scientific Conference of the Faculty of Law, Tanta University, held from April 22-23, 2019, under the title "Law and Rumors."

- Al-Buraimi, Aisha Ibrahim (2011). The social reality of the phenomenon of human trafficking in the United Arab Emirates, Sharjah, Sharjah Research Center Administration, 2011, p. 32.

Al-Dabbas, Muhammad Nour (2007), The reality of organized crime in Jordan. Jordan, Al-Manhal. p.65

Al-Dulaimi, Abdul Razzaq Muhammad (2011). New Media and Electronic Journalism, Jordan, Wael Publishing House, p. 183.

Al-Marzouq, Khaled Muhammad Suleiman (2005), the crime of trafficking in women and children and its punishment in Islamic law and international law, Master's thesis, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh.

Al-Miqdadi, Khaled Ghassan Youssef (2013), The Social Networks Revolution, Dar Al-Nafais - First Edition, p. 73.

Al-Muaini, Sarhan Hassan (2011), "Investigation of Information Technology Crimes", Journal of Police Thought, Sharjah Police Research Center, United Arab Emirates - Volume (20) - Issue 79, p. 29.

Al-Rashid, Mahmoud (2011), Violence in Internet Crimes, Egypt, Egyptian Media House, p. 47.

Al-Shamrani, Hassan bin Muhammad (2013). Arabic to the World for Speakers of Other Languages. Kingdom of Saudi Arabia, King Saud University Publishing House, p. 271.

Al-Sheikhly, Abdul Qader (2009), Crimes of Trafficking in Persons and Human Organs and Their Punishments in Sharia, Arab Laws, and International Law, Lebanon, Al-Halabi Legal Publications, p. 100.

Al-Sheikhly, Abdul Qader (2009), Crimes of Trafficking in Persons and Human Organs and Their Punishments in Sharia, Arab Laws, and International Law, Lebanon, Al-Halabi Legal Publications, p. 100.

El-Shenawy, Mohamed (2014), Strategy to Combat Human Trafficking Crimes, Cairo, National Center for Legal Publications.

Al-Suwaidi, Jamal Sanad (2016). Social media networks and their role in future transformations, from the tribe to Facebook, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2016, pp. 40-42.

Al-Tariman, Abdul Rahman bin Muhammad (2007), "The ordinary powers of the criminal investigation officer at the inference stage in the Saudi criminal procedure system," Master's thesis, p. 44.

Al-Zoubi, Jalal Muhammad (2010), Technical Crimes of Electronic Information Systems (Comparative Study), Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Jordan, p. 69

Ababneh, Muhammad Ahmad (2005), "Computer Crimes and Their Dimensions," Al-Arn, House of Culture, p. 37.

Amin, Reda Abdel Wahed (2009). University youth's uses of YouTube on the Internet, a study published in the proceedings of the Media Technology Conference, University of Bahrain.

Bashir Ahmed Ibrahim, Rashid (2020), Human Trafficking Crimes in Light of International Treaties, National Laws, and Penal Legislation of the United Arab Emirates, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Jami'i.

Dubai Police Criminal System

Fahmy, Khaled Mustafa (2011), The Legal System for Combating Human Trafficking Crimes, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, p. 165.

Georgios A. Antonopoulos, Andrea Di Nicola, Atanas Rusev, Fiamma Terengh (2019). Human Trafficking Finances: Evidence from Three European Countries. Springer.

Hamouda, Ali Mahmoud Ali (2008), Explanation of the General Provisions of the Federal Penal Code, General Section, Part One, The General Theory of Crime, Second Edition, Dubai, pp. 417-419.

Kamel, Imad al-Din Muhammad (2021). Human trafficking crimes, a comparative study between the Emirati and Kuwaiti laws, Journal

of the Kuwaiti International Law College, Kuwait International Law College, vol. 9, no. 33.

Khalifa, Ihab (2016). Social Network Wars, Cairo, Al-Arabi Publishing and Distribution, p. 16.

Majid, Adel (2007), Combating Human Trafficking Crimes in International Agreements and National Law, Institute of Training and Judicial Studies, Sharjah, p. 100.

Obokata, Tom(2006), Trafficking of Human Beings from Human Rights Perspectives, Towards a Holistic Approach, International Studies in Human Rights.

Qorari, Fatiha (2009), Criminal Confrontation for Human Trafficking Crimes, A Study in Comparative Emirati Law, Sharia and Law Journal, College of Sharia and Law, United Arab Emirates University, No. 40, 199.

Sen Sanka (2009), Ahuja Jayasree( 2009),Trafficking in Women and Children: Myths and Realities. Concept Publishing Company. P.57

Shaer, Ramia Muhammad (2010), Human Trafficking (Social Legal Reading), Lebanon, Al-Halabi Legal Publications, p. 162

Shavers, Anna(2012), 'Human Trafficking, the Rule of Law, and Corporate Social Responsibility' South Carolina Journal of International Law & Business

**Website:**

- Al-Ittihad newspaper, UAE (2013). Soft crimes:
- https://www.alittihad.ae/article/4454/2013/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-

- An article published on the United Nations website entitled: Human traffickers find their victims through social media sites, taken on 2/3/2021 AD on the website: https://news.un.org/en

- Emarat Al Youm newspaper (2018). Do you know how many WhatsApp users there are per month: https://www.emaratalyoum.com/online/follow-ups/2018-02-02-1.1067814

- Emirates 24/7 website: Afraa Al Basti, Director General of the Dubai Foundation for Women and Children, reported that 8 victims of human trafficking reported the crime by calling the hotline in 2015. WAM, 'Victims of Abuse in UAE Reach Out for Help' : http://www.emirates247.com/news/emirates/victims-of-abuse-in-uae-reach-out-for-help-2015-07-28-1.598338<.
-
Polaris Organization (2019). On Ramps, Intersections, and Exit Routes: A Roadmap for Systems and Industries to Prevent and Disrupt Human Trafficking, Social Media, and Polaris: . https://polarisproject.org/human-trafficking-and-social-media

- Report by Moanes Hawass (2018). 18 numbers that will amaze you from YouTube: http://www.3ain.net/Article/84002/18-

- Reuters News Network (2018). Dan Whitcomb, Reuters: Woman sues Facebook, claims site enabled sex trafficking: https://www.reuters.com/article/us-sex-trafficking-facebook-lawsuit/woman-sues-facebook-claims-site-enabled- sex-trafficking-idUSKCN1MD080
-
United Nations News Center (2012). “Praise for UAE efforts to combat human trafficking: UN expert urges more to help victims: http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41800#.VsRskmwrFxQ> accessed 07-07-2021

- Wikipedia Knowledge site. Twitter: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B1